الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تقرير مقدم لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: تجارة دولية

تمويل عمليات التجارة الخارجية

دراسة حالة: – البنك الخارجي لولاية –الوادي–

إعداد الطلبة:

- بن عون أسامة
- بقاص محمد

إشراف الدكتور:

د. بالي مصعب

الموسم الجامعي: 2022–2023م

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

الشكر والعرفان

أشكر **الله عز وجل** الذي منحنا القدرة لإكمال هذا العمل المتواضع...

وفي البداية أتقدم بخالص تشكراتي للأستاذ المشرف على هذا العمل

بالي مصعب

تقديرا على النصائح والإرشادات التي قدمتها لنا.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدني في اعداد هذا العمل من

قريب او بعيد

وكما لا ننسى ان نتقد بجزيل الشكر الى مدير بنك البركة

الذي استقبلنا بصدر رحب ولم يبخل علينا بتقديم يد العون والمساعدة

الاهداء

اهدي ثمرة جهدي المتواضع الى الذي اتشرف بحمل اسمه بافتخار

ابي الغالي

والى من جعلت الجنة تحت اقدامها الى مدرسة الحب والحنان والعطاء

امي الغالية

الى كل الاخوة والاخوات

الى كل الأساتذة الكرام

الى جميع أصدقاء الدراسة والحياة

فهرس الجداول والاشكال

الرقم	عنوان الشكل والجدول	الصفحة
01	أصناف التمويل	11
02	العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	19
	الاشكال	
01	مكونات التجارة الخارجية	16
02	مصادر تمويل طويلة الاجل	25
03	يمثل الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي BEA	36

فهرس الموضوعات

الشكر والعرفان.....
الاهداء.....
فهرس الجداول والاشكال.....
فهرس الموضوعات.....
المقدمة.....أ–د
الجانب النظري
الفصل الأول: النظريات المختلفة لتمويل التجارة الخارجية
تمهيد..... 6
المبحث الأول: عموميات حول التمويل..... 7
المطلب الأول: التعريف بالتمويل..... 7
المطلب الثاني: العوامل المحددة لأنواع التمويل.....10
المطلب الثالث: أصناف التمويل 11
المبحث الثاني: مفاهيم حول التجارة الخارجية.....12
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية.....12
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها 17
المبحث الثالث: تقنيات تمويل التجارة الخارجية 21
المطلب الأول: التمويل قصير الأجل لعمليات التجارة الخارجية.....21
المطلب الثاني: التمويل متوسط وطويل الأجل لعمليات التجارة الخارجية.....24
خلاصة الفصل.....27
الجانب التطبيقي
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لتمويل التجارة الخارجية للبنك الخارجي للولاية– الوادي–

تمهيد.....30
المبحث الأول: عموميات حول البنك الخارجي بوكالة الوادي.....31
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن وكالة الوادي.....31
المطلب الثاني: مراحل تطور البنك الجزائري الخارجي وكالة الوادي (BEA).....31
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي وكالة الوادي BEA.....31
المبحث الثاني: عمليات التمويل وتقنيات التجارة الخارجية المعتمدة في بنك الخارجي....33
المطلب الأول: تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي في البنك الخارجي 33
المطلب الثاني: كيفية سير التحصيل المستندي في البنك الخارجي بولاية لوادي 35
خلاصة الفصل **37**
خاتمة.....36
قائمة المصادر والمراجع.....36

المقدمة

تعتبر التجارة الخارجية من بين أهم الوسائل التي تقوم بدور فعال في دفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولتطويره، فهي تمثل العصب الذي حيرك اقتصاديات الدول ويحدد مكانتها، وتكمن أهميتها في عمليات الاستيراد والتصدير التي من شأنها تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال تنمية القدرة الإنتاجية وتوسيع فرص العمل حيت تساهم الصادرات في زيادة الدخل الوطني وبالتالي زيادة الدخل الفردي في حين تعمل الواردات عل توفري السلع التي لا تنتج لحليا ولكنها ضرورية للنمو الاقتصادي.

مع توسع العلاقات الاقتصادية بين الدول خصوصا في قطاع التجارة الخارجية وذلك من خلال عمليات التصدير والاستيراد حتى تقوم عمليات التبادل التجاري على أكمل وجه وغالبا ما يكون طرفي العقد متباعدين و ال يعرف أحدها الآخر أو وضعية مركزه المالي، حيث يضمن المصدر ثمن البضاعة والمستورد يضمن استلام البضاعة، تلعب البنوك التجارية دورا أساسيا في التجارة الخارجية، إما من خلال توفير التمويل اللازم للمصدر لإنتاج السلعة المصدرة (والمستورد) للقيام بعملية الاستيراد أو عن طريق تسهيل التسوية المالية الناشئة عن الصفقات الدولية بتحصيل حقوق المصدر المستحقة على المستورد.

يعتبر التمويل أساس الوجود البنكي، كما أن عمليات التجارة الخارجية لحرك فعال للتنمية في أي بلد. هذا تعمل البنوك عل توفري التقنيات الملائمة لتسهيل التبادل الخارجي فيما بني المتعاملين الاقتصاديين في الخارج، لكن البنوك وهي متارس عملياتها البنكية المرتبطة بالتجارة الخارجية لا يمكنها تجنب المخاطر المصاحبة هلا، كما يعتبر بنك الفالحة والتنمية الريفية من أحد أهم البنوك العمومية الجزائرية التي تواجه تمويل التجارة الخارجية باعتبارها هي كذلك ممول لها.

والجزائر كغريها من الدول تأثرت بما يشهده العامل من تغيرات عل مستوى التجارة الخارجية، حيث أصبحت هذه الأخيرة مطلبا أكثر من ضروري للاقتصاد الجزائري، لا سيما أن من أكرب المشاكل اليت تواجه الجزائر هو مشكل الندرة النسبية للموارد والمنتجات الحمية من جهة، وقلة المبادرة الاقتصادية والاستثمار الحملي من جهة أخرى، الشيء الذي دفع هبا إلى الاهتمام أكثر بالتجارة الخارجية إن هذا الاهتمام

استدع ضرورة تطوير المنظومة التمويلية للتجارة الخارجية في الجزائر، عن طريق تفعيل مختلف الآليات المعتمدة في هذا المجال، وخاصة دفع البنوك إلى التدخل التمويل وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير وذلك من خلال دورها المتمثل في تمويل التجارة الخارجية بمختلف الأساليب والآليات اللازمة، في ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- **كيف يتم تمويل عمليات التجارة الخارجية على مستوى البنك الخارجي لولاية الوادي؟**

ومنه تتدرج مجموعة من التساؤلات الفرعية

- **ماهي تقنيات تمويل التجارة الخارجية؟**
- **ماهية أهمية واهداف تمويل التجارة الخارجية؟**
- **وماهي التقنيات المعتمدة لتمويل التجارة الخارجية في بنك الخارجي لولاية الوادي ؟**

أهمية الدراسة

تتجل أهمية هذا الموضوع كونه يقدم المبادئ الأساسية للتجارة الخارجية وتقنيات تمويلها وآليات تسيريها، وكما تبرز أهمية هذه الدراسة في الدور الفعال الذي يقوم به بنك الفالحة الخارجي في تسير تمويل عمليات التجارة الخارجية ودور الضمانات البنكية في التقليل منها.

أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى تحقيق مجلة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

- تقديم أهم التقنيات والطرق المستعملة في البنوك الخارجية لتمويل التجارة الخارجية وكيفية تسيريها
- معرفة الدور الذي تلعبه الضمانات البنكية في عملية تمويل التجارة الخارجية
- محاولة إسقاط الدراسة النظرية ونقلها إلى الواقع من خلال بنك الخارجي بولاية الوادي

أسباب ودوافع اختيار الدراسة

هنالك العديد من الأسباب ساهمت في اختيار الموضوع، منها أسباب ذاتية وهي الاهتمام والرغبة الجادة في دراسة الموضوع باعتباره في صلب التخصص، بالإضافة إلى الرغبة في المعلومات المكتسبة من الخبرة المهنية في الميدان وإسقاطها عل الواقع

أما الأسباب الموضوعية، فمن أمهها التجدد الدائم لعمليات تمويل التجارة الخارجية باعتبارها ضرورة من ضروريات العصر.

منهج الدراسة

سيتم الاعتماد في هذا الموضوع عل المنهج الوصفي التحليلي، حيت تجلى ذلك في الفصل الأول من خلال عرض المفاهيم النظرية وكل ما يتعلق بعمليات تمويل التجارة الخارجية ، وفي الفصل الثاني محاولة تحليل المعطيات العملية المرتبطة بتقنيات التمويل في البنك الخارجي لولاية الوادي

الدراسات السابقة

لإنجاز هذا البحث تم الاستعانة بمجموعة من الدراسات السابقة والمتمثلة في ما يلي:

مليكة سويكي بعنوان : تقنيات تمويل التجارة الخارجية ،دراسة حالة التقنيات قصيرة إلى في بنك التنمية المحلية – وكالة بسكرة – جامعة محمد خيضر– بسكرة – 2016.

شيالي حكيم بعنوان : صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي – وكالة البويرة 37 –جامعة اكلى محند اولحاج، البويرة، 2015.

صعوبات الدراسة:

لقد تم مواجهة مجموعة من الصعوبات في إطار هذا البحث نذكر منها ما يلي :

- قلة المعلومات حول التقنيات واليات تمويل التجارة الخارجية في الجانب التطبيقي
- صعوبة توظيف وترجمة بعض المعلومات من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي

هيكل الدراسة

قمنا بتقسيمه الى فصلين اساسين حيث:

تناول **الفصل الأول:** النظريات المختلفة لتمويل التجارة الخارجية شمل ثلاثة مباحث نظرية وهي المبحث الأول: عموميات حول التمويل والمبحث الثاني: مفاهيم حول التجارة الخارجية والمبحث الثالث: تقنيات تمويل التجارة الخارجية.

الفصل الثاني: فتناولنا فيه الدراسة التطبيقية لتمويل التجارة الخارجية للبنك الخارجي للولاية- الوادي- المبحث الأول: عموميات حول البنك الخارجي بوكالة الوادي وتطرقنا الى لمحة تاريخية عن وكالة الوادي ومراحل تطور البنك الجزائري الخارجي وكالة الوادي BEA والهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي وكالة الوادي BEA والمبحث الثاني جاء بعنوان عمليات التمويل وتقنيات التجارة الخارجية المعتمدة في بنك الخارجي تناولنا فيه تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي في البنك الخارجي كيفية سير التحصيل المستندي في البنك الخارجي بولاية لوادي

الجانب النظري

الفصل الأول: النظريات المختلفة لتمويل التجارة الخارجية

تمهيد

المبحث الأول: عموميات حول التمويل

المبحث الثاني: مفاهيم حول التجارة الخارجية

المبحث الثالث: تقنيات تمويل التجارة الخارجية

خلاصة الفصل

تمهيد

أصبح لزاما على كل دولة إقامة علاقات تجارية دولية وذلك في ظل التطورات السريعة التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية ،حيث تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في معظم الاقتصاديات من خلال ما توفر للاقتصاد العالمي ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد ، وفي نفس الوقت تمكن من تصريف الفائض من المنتجات من خلال التصدير ،لهذا أصبح ضروريا تسهيل وتطوير التجارة الخارجية والتخفيف من العراقيل التي تواجهها من خلال الوسائل المستخدمة فيها والبحث عن أفضل طرق التبادل التجاري التي تفيد كل أطراف التبادل ،لذلك فهي تحتاج إلى تمويل دائم يضمن استمرارها.

حيث تلجأ معظم المؤسسات سواء كانت مصدرة أو مستوردة إلى النظام البنكي الذي يمنحها عدة امتيازات من أجل السير الحسن للمعاملات التجارية وذلك من خلال إجراءات وقواعد متفق عليها وقوانين تحكم هذا التبادل ، لذا سيتم تقسيم هذا الفصل الى ثالث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول التمويل

المبحث الثاني: مفاهيم حول التجارة الخارجية

المبحث الثالث: تقنيات تمويل التجارة الخارجية

المبحث الأول: عموميات حول التمويل

تمثل عملية التمويل دورا هاما في الحياة الاقتصادية، فهي الشريان الحيوي والقلب النابض الذي يمد القطاع الاقتصادي بمختلف وحداته ومؤسساته بالأموال الازمة للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التنمية ودفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام .

المطلب الأول: التعريف بالتمويل

من الأهداف الأساسية للوظيفة المالية هي التخطيط والذي يستدعي وضع البرامج التشغيلية ثم تحديد مصادر التمويل الضرورية لتنفيذ البرامج والخطط إن تحديد مصادر التمويل التي تعتمد عليها الإدارة في تنفيذ البرامج يحدد الهيكل المالي للمؤسسة ، ضمن السياسة المالية العامة التي تمثل تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ، وهذا ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية والإمكانيات المالية المتوفرة. ومن خلال هذا المطلب سنعرض مفهوم وأهمية التمويل التي يعود بها على المؤسسات الاقتصادية.

أولا: مفهوم التمويل

التعريف اللغوي: أي أعطيه المال، فالتمويل هو إنفاقه أي أموله تمويلا ، أي أزوده بالمال.[1]

التعريف الاصطلاحي: تتضمن كلفة ومصدر الأموال وكيفية استعمالها و طريقة إنفاقها وتسيير هذا الإنفاق .[2] وهو مجموعة الوسائل والأساليب والأدوات التي نستخدمها لإدارة المشروع للحصول على الأموال اللازمة لتغطية نشاطاتها الاستثمارية والتجارية ، وعلى هذ الأساس فإن تحديد مصادر تمويل المشروع يعتمد على المصادر المتاحة في الأسواق والبيئة المالية التي يتواجد

ومن خلال هذه المفاهيم تستنتج المفهوم الشامل للتمويل على أنه : تلك الوظيفة الإدارية في المؤسسة التي تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصدر التمويل المناسب لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء أنشطة المؤسسة المختلفة، مما يساعد على

---

[1] حسن سمير عشيش، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**، طبعة أولى، دار المجتمع العربي ، عمان، 2008م، ص118.

[2] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2002م، ص117.

تحقيق أهدافه، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة في نجاح واستمرار المؤسسة ، والتي تشمل المستثمرين والعمال والمديرين.

ثانيا: أهمية التمويل

يعتبر التمويل فرعا من فروع الإقتصاد، وتبرز أهميته في كونه يؤمن ويسهل إنتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من الوحدات الإقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الإقتصادية ذات العجز المالي، ومن المعلوم أن هذه الأخيرة هي تلك الوحدات التي يزيد إنفاقها على السلع والخدمات عن دخلها، في حين الوحدات ذات الفائض هي تلك التي يزيد دخلها عن ما تنفقه على السلع والخدمات عادة ما تعتمدد آلية التمويل على جملة من الحوافز التي تعمل عن طريقها الوحدات الإقتصادية ذات الفائض لأن تتنازل عن فوائضها النقدية لصالح الوحدات الإقتصادية ذات العجز وهذا الأمر يعطي الحركية والحيوية اللازمة والضرورية لتحقيق وتيرة نمو إقتصادي مقبول، وتنمية شاملة، ومن ثم تحقيق الرفاهية للمجتمع، ولعل من أبرز العناصر الدالة على أهمية التمويل كونها توفر بها المبالغ النقدية اللازمة للوحدات ذات العجز في أوقات حاجاتها، وكذا تحقيق النمو الإقتصادي والإجتماعي للبلد بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة[1]

ثالثا: خطوات التمويل الاساسية

إن تنفيذ وظيفة التمويل يختلف من منشأة إلى أخرى وفقا لاعتبارات كبيرة منها الحجم طبيعة النشاط البيئة وغيرها، وهذا يعني أنه من الصعوبة وضع خطوات موحدة ونموذجية لكل المنشآت لكن على الرغم من هذه الصعوبة، فإن الخطوات التالية يمكن أن تكون منطقية إلى حد بعيد:[2]

أ. **التعرف على الاحتياجات المالية للمؤسسة:** لعل من أكثر أسباب فشل للمشروعات الاقتصادية شيوعا هو تخطيط المشروع على أساس رأس المال الحالي الموجود لدى أصحاب المشروع، وهذا لا يعتبر سببا في فشل المشروعات الاقتصادية فحسب بل يعتبر أيضا أحد أشكال التمويل الخاطئ للمشروعات التي يقوم بها المؤسسون ولهذا فإن على

[1] محمد شفيق، حسين الطيب، محمد إبراهيم عبيدات، **أساسيات الإدارة المالية**، دار المستقبل للنشر و التوزيع،1997 ، ص 27.

[2] حسن سمير عشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص119.

المنشأة أن تتعرف بشكل مستمر على الاحتياجات المالية في الفترة الحالية و الفترة المستقبلية القريبة منها والبعيدة، بعد ذلك يجب ترتيب هذه الاحتياجات وفق أولويتها وأهميتها لكي يتم النظر فيما، وهذا الأمر يتطلب من المخطط المالي أن يضع خطة مالية تتسم بالمرونة وإمكانية التغيير.

ب. **تحديد حجم الأموال المطلوبة:** بعد أن يتم التعرف على الاحتياجات المالية تبدأ عملية تحديد كمية الأموال لتغطية هذه الاحتياجات، وهذه الخطوة ليست سهلة، لأنه من الصعوبة تقدير كمية الأموال بشكل دقيق، فقد يتم تقديره دون المستوى أو أقل من المستوى المطلوب، ولهذا لا بد من تحديد حدين لتمويل أي صفقة أو من عملية هما الحد الأعلى والحد الأدنى، ومحاولة الالتزام بهذين الحدين بالاستناد إلى حساب تكلفة الأصول الرأسمالية وتحديد رأس المال العامل والنفقات الأخرى الضرورية.

ج. **تحديد شكل التمويل المرغوب:** قد تلجأ المنشأة إلى الاعتماد على القروض أو إلى إصدار بعض الأسهم السندات وعادة ما يتم تمويل الأنشطة الموسمية بقروض موسمية وتجدر الإشارة إلى ضرورة عدم الإسراف في إصدار السندات أو الأسهم لأن ذلك يرتب التزامات معينة على المنشأة، وهذا حال القروض أيضا، ولهذا تأتي ضرورة التناسب بين مدة التمويل وأسلوب التمويل.[1]

د. **وضع برنامج للاحتياجات المالية:** بعد أن يتم تحديد الاحتياجات و مقدارها و شكل التمويل فإنه من أحسن أن يتم وضع خطة أو جدول زمني من أجل تدفق هذه الأموال لكي لا تتكبد المنشأة تكاليف الأموال التي ستكون ضرورية في المرحلة الزمنية القادمة، وأثناء وضع الجدول الزمني لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المدة التي يحتاجها الممول لكي يلبي طلبات التمويل المقدمة من قبل المنشأة. لكي لا تتكبد المنشأة تكاليف الأموال التي ستكون ضرورية في المرحلة الزمنية القادمة.

هـ. **وضع وتطوير الخطة التمويلية:** تتضمن الخطة التمويلية النشاطات التي ستنفق بها الأموال و العوائد المتوقعة منها، بالإضافة إلى الضمانات التي تساعد في الحصول على الأموال اللازمة وتجنب المشاكل المتعلقة بالسداد، وأن هذه الخطة تبين أيضا مقدار

[1] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 ، ص 104

التدفقات الداخلة و الخارجة، الشيء الذي يطمئن المقرضين على منح أموالهم عندما يعلمون مواعيد استردادها.

و. **تنفيذ الخطة التمويلية والرقابة عليها وتمويلها:** إن تنفيذ الخطة يتطلب أن تكون موضوعة بشكل جيد قابل للتطبيق، كما يتطلب المتابعة المستمرة وتصحيح الانحرافات عن التنفيذ الخاطئ أو أسباب أخرى، ولا شك أن الخطة التمويلية يمكن أن تتقادم، لهذا لا بد من العمل على تحديثها وتعديلها وفق المتطلبات الحديثة.[1]

المطلب الثاني: العوامل المحددة لأنواع التمويل

إن أحد العوامل المحددة للاستراتيجية المالية هي اختيار التمويل الملائم، فينبغي على المؤسسة المفاضلة بين المصادر المتاحة واختيار الأنسب منها، مما يحقق التوازن بين العائد والمخاطر، ولن يتأتى ذلك إلا بالمعرفة المسبقة لمجموع مصادر التمويل الممكنة وخصائص كل منها، وكذا المعايير المعتمدة في اتخاذ قرار التمويل.

- **الملائمة:** والمقصود بها الملائمة بين أنواع الأموال المستخدمة ومجمل الأصول التي يتم تمويلها باستعمال تلك الأموال، فعلى سبيل المثال إن كان تمويل رأس المال العامل مثلا هو الهدف من قرار التمويل ليس من الحكمة في هذه الحالة أن يكون تمويله بقرض طويل الأجل بل يفترض تمويله بقرض قصير الأجل وهذا بهدف تخفيض التكلفة المرجحة للأموال إلى حدها الأدنى، أما إذا كان الهدف من قرار التمويل هو التوسع أو شراء أصل رأسمالي، فيكون في هذه الحالة تمويله إما عن طريق الملاك أو بقرض طويل الأجل[2]
- **المرونة** : ويقصد بالمرونة قدرة المؤسسة على تعديل مصادر التمويل تبعا للمتغيرات الرئيسية لحاجياتها للأموال، أي الملائمة بين الظروف المالية السائدة وبين مصادر الأموال حيث أنه هناك بعض مصادر لتمويل أكثر مرونة من غيرها 2، ويقصد بالمرونة كذلك تعدد مصادر التمويل المتاحة لإمكانية الاختيار من بين أكبر عدد ممكن

[1] حسن سمير عشيش ، **المرجع نفسه**، ص120.

[2] لحمر خديجة، **دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية**، مذكرة لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة 1، 2005 /2004، ص18

من البدائل لتحديد مصدر التمويل المناسب والتي تتيح للمؤسسة إمكانية إحداث أي تغير تراه مناسب على مصدر التمويل في المستقبل[1]

- **التوقيت:** إن هذا العامل يرتبط بالمرونة، وهو يعني أن المؤسسة تختار الوقت المناسب للحصول على الأموال بأقل تكلفة ممكنة وعن طريق الاقتراض أو عن طريق أموال الملكية، وتحقق المؤسسة وفرات كبيرة عن طريق التوقيت السليم لعمليات الاقتراض والتمويل[2]
- **الدخل:** وهو حجم العائد على الاستثمار المتوقع الحصول عليه من تلك الأموال المقترضة، فعندما تقوم المؤسسة بالاقتراض لتمويل عملية معينة فإنها تقارن بين معدل الفائدة التي ستدفعها للممول ومعدل الفائدة المتوقع الذي ستحصل عليه، فإذا كان الفرق إيجابيا يتم الاعتماد على القرض كوسيلة للتمويل[3]

المطلب الثالث: أصناف التمويل

يقسم التمويل حسب العديد من معايير التصنيف وأهمها:[4]

الجدول(01): أصناف التمويل

التصنيف من حيث المدة	من حيث مصدر التمويل
التمويل قصير الأجل يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد على العام عادة، وتكون تلك الأموال موجهة لنشاط الاستغلال **التمويل المتوسط الأجل** هو ذلك التمويل الموجه لتمويل الجزء الدائم من استثمارات المؤسسة في الرأس المال المتداول، والإضافات على موجوداتها الثابتة وذلك نظرا لكون نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة بهدف الحصول على وسائل الإنتاج	**التمويل الداخلي** نقصد بالتمويل الداخلي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج، أي مصدرها ناتج عن دورة الاستغلال للمؤسسة، وتتمثل أساسا في التمويل الذاتي **التمويل الخارجي:** تتم عملية التمويل المباشر باتصال بين المقترضين والمقرضين بدون تدخل وسيط مالي، من خلال إصدار مستخدمي الأموال – وحدات العجز المالي– الذين يمثلون بالنسبة للوحدات ذات الفائض المالي المقترضين النهائيين، أصل مالي (تدفق مباشر للأوراق المالية) عادة ما يتعهد المدين – المقترض – بدفع سلسة من المدفوعات للدائن في المستقبل حتى يسترد صاحب الأموال مدفوعات بالإضافة إلى عائد مناسب مقابل مخاطر التسليف

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الوراق، عمان، 2001، ص80.

[1] هيثم محمد الزغبي، **الادارة و التحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر ، ص115.

[2] الياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي والإدارة المالية**، طبعة ثانية، دار وائل للنشر ولتوزيع، عمان، 2011م، ص238.

[3] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002م، ص413.

[4] منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998م، ص06

المبحث الثاني: مفاهيم حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية للتطور الاقتصادي، فهي تمكن كل بلد من الاستفادة بمزايا البلد الآخر في سلعة معينة، حيث بات من المستحيل على أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية أن تنعزل بنفسها عن العامل الخارجي وذلك راجع إلى احتياجات الدولة من المواد الضرورية للإنتاج، التي لا تتوفر عليها أو لوجود فائض على مستوى نشاطها الاقتصادي مما يحتم عليها اللجوء إلى التبادل التجاري بينها وبين دول أخرى ومن خلال هذا المبحث سنتطرق الى اهم النقاط المتعلقة بتجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

ومن خلال هذا المطلب سنقوم بالتطرق الى التعريف بالتجارة الخارجية وأهم مكوناتها واهميتها.

أولا: ماهية التجارة الخارجية

1. نظرة تاريخية عن ظهور التجارة الخارجية

بدأت التجارة الخارجية منذ زمن ، لكن في السنوات الأخيرة زادت أهمية هذه التجارة سواء اقتصادياً أو سياسياً أو حتى اجتماعياً. والتجارة الخارجية هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة، وتشكل التجارة الخارجية حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لمختلف بلدان العالم. ويندرج أيضا في مفهوم التجارة الخارجية فئة اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني والثقافي والعلمي التي تبرمها الدول فيما بينها من أجل تسهيل عملية التبادل التجاري والتدفقات الاستثمارية.[1]

وانطلاقاً من أهمية التجارة الخارجية في دعم اقتصاد معظم بلدان العالمين المحيط الهادئ إلى المحيط الأطلسي وفي القارة الآسيوية والأفريقية والأوروبية، لطالما تخطت التجارة حدود الإمبراطوريات التي تعاقبت من العصور القديمة وحتى العصر الحديث، وإجمالي النشاطات التجارية تقريباً كان يتم على نطاق ضيق حيث كانت التبادلات بأغلبيتها تجري في وسط القرية، بين أرضين متجاورتين أو، في أفضل الأحوال، بين القرى والمدينة المجاورة .و على نطاق القارات، شكلت عنصراً أساسياً في تاريخ القارات القديمة وتاريخ البشرية إجمالاً، وذلك

[1] عادل أحمد أحشيش، مجدي محمد شهاب، " **الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية** " دار الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1993م،ص11

بالرغم من تبادل كميات ضئيلة نسبياً. في الواقع، مع نشوب الحروب وتطور الديانات، أصبحت التبادلات تلعب دوراً رئيسياً في التواصل بين المجموعات البشرية وفي تطورها. وبعد تحولات اقتصادية وتقنيات تجارية ساهمت في إحداث تغيرات عميقة في المجتمعات الأوروبية وفي البشرية جمعاء. لكن حوض المتوسط كان في قلب هذه التحولات التي ساهمت كلها في التوصل إلى العصر الرأسمالي

في الواقع، قبل القرن الثالث عشر، وهي الفترة التي شهدت تطور التقنيات التجارية مثل دفتر الحسابات والتسجيلات المصدقة لدى الكاتب العدل والكمبيالات وازدهار التأمين، مما ساهم في زيادة تسجيل الأعمال التجارية بصورة ملحوظة، تبقى معرفتنا بالتجارة في هذه الفترة محدودة، تقتصر على التحركات والأوضاع وذلك نظراً لعدم توفر دراسات إحصائية دقيقة.

في القرن الحادي عشر، قامت المناطق اللاتينية بتأمين استمرارية هذا الازدهار. فالنمو الديمغرافي الذي أصبح ملموساً في أحواض جبال البرانس عند نهاية القرن التاسع والذي رافقه تقدماً بطيئاً وإنما مستداماً للإنتاج الزراعي والحرفي، كان يشكل مصدراً لجبهات الاستعمار على المتوسط، مثل الأودية الساحلية أو على السواحل الإيطالية أو المناطق الإسبانية التي تم فتحها على حساب الأندلس مما ساهم في جذب السكان بشكل استثنائي[1]

وأدى الفتح العثماني إلى وضع شروط جديدة للتجارة في المتوسط وفي آسيا ، فساهمت السيطرة على جزء كبير من المتوسط وصولاً إلى الجزائر ، في تعزيز دور الوسيط الذي كان يلعبه الباب العالي بين أوروبا التي تتمتع بروح المبادرة والمستفيدة الرئيسية من التجارة المتوسطية وآسيا.

وفي القرن السادس عشر أدت حركة الاكتشافات الجغرافية و الغزوات الاستعمارية إلى تطور حركة التجارة وظهرت طبقة التجار في مواجهة إقطاع الأرض، مما أدى قيام الأنظمة الملكية بحماية التجارة ة تنظيم التجارة المكتوبة، ومن أمثلة ذلك الأوامر الملكية المتعلقة بالكمبيالة والبورصات والسمسرة والشركات التجارية.

[1] عادل أحمد أحشيش، **المرجع السابق**، ص11

2. تعريف التجارة الخارجية

عرفت على أنها: " فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية".[1]

وجاء في تعريف آخر على أنها: "علمية التبادل التجاري الذي يتم بين دولة والعالم الخارجي"[2]

وتعرف أيضا: " أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية متمثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة ،فضال عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة".[3]

كما تعرف بأنها: "هي تلك المعاملات التجارية الدولية في صورها الثالثة المتمثلة في انتقال السلع، والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين افراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة".[4]

ومنه نستنتج أن التجارة الخارجية هي عبارة عن مجموعة من النشاطات التي تعتمد على تداول المُنتجات بين دولة مُعيّنة ودولٍ أُخرى، وهي تبادل الخدمات، ورؤوس الأموال، والسّلع؛ عن طريق الحدود الدوليّة أو الإقليميّة، وتُشكّل التّجارة الخارجيّة جُزءاً مُهماً من اقتصاد أغلب دُوَل العالم، كما تؤثّر بشكلٍ مُباشرٍ على ناتجها المحليّ الإجماليّ.

ثانيا: مكونات التجارة الخارجية

تتمثل المكونات الأساسية للتجارة الخارجية في الصادرات والواردات، ويمكن تناولها في ما يلي:

---

[1] السيد محمد أحمد السبرتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، مصر، 2009م، ص 05.

[2] موسى مطر، باسم اللوزي، حسام داود وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2001، ص13.

[3] يوسف السعداوي، **دراسات في التجارة الخارجية**، دار الهومة ، الجزائر، 2010م، ص12.

[4] جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006م، ص12

1. **الصادرات:** وهي سلع منتجة في الداخل وتستهلك في الخارج، لذلك فهي تمثل قيمة المنتجات الوطنية اليت ينتظر أن يشتريها العامل الخارجي، وتنقسم الصادرات إلى نوعان:[1]

1.1. الصادرات المنظورة: تتمثل في السلع الملموسة، كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية مثل: البترول والآلات.

1.2. الصادرات الغير المنظورة: تمثل في الخدمات غير الملموسة، مثل: خدمات النقل الدولي، خدمات التأمين الدولي.

2. **الواردات:** وهي سلع منتجة في الخارج وتستهلك في الداخل، حيث تتمثل في تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة غائية غير المقيم للمقيم إذا كان متواجد داخل الحدود الإقليمية أو خارجها، وتنقسم الواردات إلى نوعان :

2.1. **الواردات المنظورة** :في شكل سلع ملموسة، مثل: المواد الغذائية

2.2. **الواردات غري المنظورة:** شكل خدمات غري ملموسة، مثل: الخدمات العلاجية المقدمة من دولة إلى أخرى.[2]

ومن خلال ما سب يمكن تلخيص مكونات التجارة الخارجية في الشكل الموالي:

[1] نورة بوكونة، "**تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012م، ص55.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، "**البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ط2 ،مصر، 2000م، ص247.

الشكل رقم (01): مكونات التجارة الخارجية

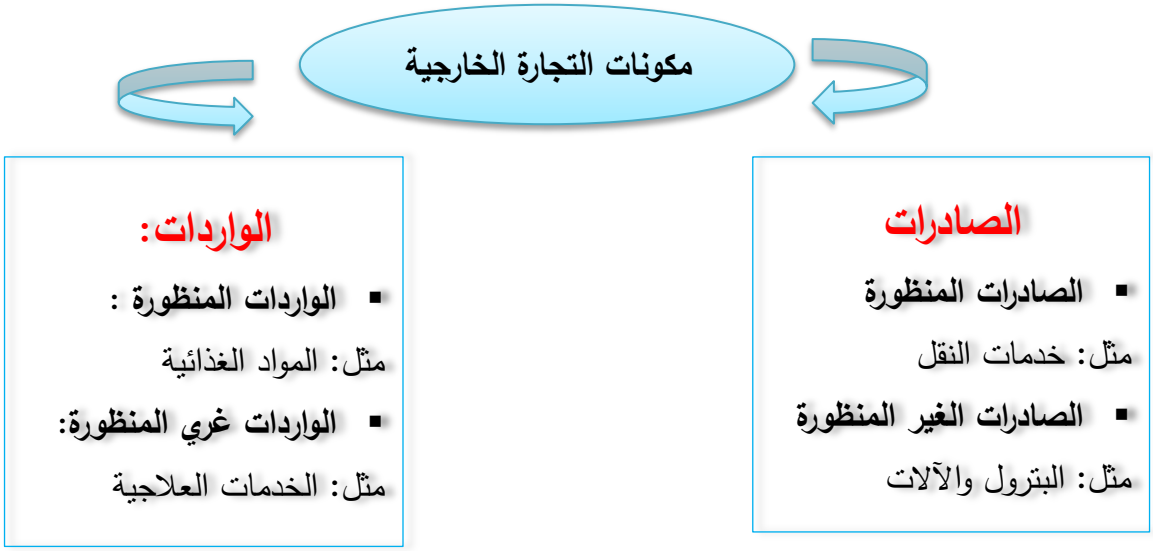

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على رشاد العصار وآخرون، "التجارة الخارجية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000م، ص12

ثالثا: أهمية التجارة الخارجية

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الخارجية من أهمية في العصر الحديث فهي تمكننا من إشباع بعض حاجات لنا ما كان من الممكن اشباعها لو لم يقم التبادل التجاري بين الدول، ويمكن تلخيص أهمية التجارة الخارجية في النقاط التالية:[1]

- ✓ التجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.
- ✓ تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك الارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، ومالها من آثار على الميزان التجاري.
- ✓ تساعد في زيادة رفاهية البالد عن طريق تو سيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك، والاستثمار، وتخصص الموارد الإنتاجية بشكل عام.

[1] جمال جويدان الجمل، **التجارة الدولية، المرجع السابق**، ص13.

- ✓ تمثل التجارة الخارجية في السلع والخدمات مصدرا أساسيا للنشاط الاقتصادي للدول ويؤدي ذلك إلى تقوية المنافسة للدول مما يؤدي إلى التخصص وزيادة كفاءة الإنتاج.
- ✓ المساهمة الكبيرة في زيادة الدخل القومي، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا.

ومنه نستنتج أن التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء كان هذا المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول مع بعضها البعض، إضافة إلى أهنا تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، وتساعد في رفاهية دول العامل عن طريق توسيع قاعدة الموارد الإنتاجية بشكل عام، فهي توفر لكل دولة المنتجات التي لا يمكن إنتاجها لحليا أو بتكاليف أقل نسبيا من تكلفة إنتاجها محليا.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيها

ومن خلال هذا المطلب سنتطرق الى اهم العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية وأسباب قيامها.

أولا: أسباب قيام التجارة الخارجية

يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية الى العوامل التالية[1]:

- **تخالف العوامل التكنولوجية** : التكنولوجيا في أبسط معانيها هي فن الإنتاج ، أي الأساليب والوسائل المستخدمة في عمليات الإنتاج ،أما التقدم التكنولوجي فيتمثل في تطوير هذه الوسائل والأساليب مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات.
- **اختلاف العوامل الاقتصادية** : ونقصد بها الموارد البشرية ،رؤوس الأموال وتكاليف الإنتاج ،وهي بدورها تختلف من دولة الأخرى.
- **اختلاف الميول والأذواق** : هناك بعض الدول يفضلون المنتجات الأوروبية حتى لو توفر البديل في موطنهم الأصلي وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل القومي في الدولة
- **اختلاف ظروف الإنتاج** : فبعض المناطق ذات المناخ الموسمي تصلح لزراعة الموز والقهوة فيجب أن تتخصص بهذا النوع من المنتجات الزراعية وتستورد المنتجات الأخرى

[1] موسى مطر، باسم اللوزي، حسام داود وآخرون، **التجارة الخارجية**، المرجع السابق، ص18.

التي ال تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج.

- **لا تستطيع أي دولة أن تعتمد على نفسها كليا** –تحقيق الاكتفاء الذاتي – نظرا لعدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة.
- **التخصص الدولي** : إن الدول لا تستطيع أن تعتمد على نفسها اعتمادا كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية والمكتسبة بين دول العالم ولذلك يحب على كل دولة أن مكاناتها الاقتصادية أن تنتجها تتخصص في إنتاج بعض السلع التي تؤهلها طبيعتها وظروفها وا بتكاليف أقل وبكفاءة عالية
- **اختلاف تكاليف الإنتاج** : يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير. وهذا الإنتاج الواسع يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

ثانيا: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

تتأثر التجارة الخارجية بالكثير من العوامل نذكرها في الجدول التالي:[1]

الجدول(02) العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

العامل	طريقة تأثير في التجارة الخارجية
العوامل الاقتصادية	▪ **الأسعار والتكاليف** : إن ارتفاع تكاليف السلع يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ،فالسلع التي تنتج بتكاليف منخفضة وتباع بأسعار منخفضة تكون أكثر طلبا من السلع المرتفعة السعر والتكاليف ▪ **الجودة** : تتأثر الأسواق العالمية بالتطورات التكنولوجية الحاصلة إلى إنشاء عامل المنافسة فتوجد فروقات عديدة لنفس المنتج في أماكن مختلفة من العالم ▪ **التمويل** : يعتبر التمويل أداة تبادل بين الدول ،فالمؤسسات المالية والبنوك موجودة على المستوى الداخلي والخارجي تسمح بزيادة حجم التجارة الخارجية ، أي في تبادل السلع والخدمات وقلة هذه المؤسسات يؤدي إلى نقص حجم التبادل التجاري.
العوامل البشرية	▪ **توزيع السكان** : يختلف توزيع السكان من إقليم لآخر، يعنى هذا أن سكان العالم غير موزعين توزيعا متجانسا في الأقاليم المختلفة ويرجع ذلك لعدة عوامل يستصدرها العوامل الطبيعية كالمناخ ومظاهر السطح التي تؤثر في العمليات الإنتاجية ،والمواد الطبيعية التي يمكن أن يستغلها الإنسان وتعمل على تجمعه بأعداد متباينة إلى جانب العوامل البشرية التي تشمل المواليد والوفيات والهجرة التي تؤدي الي تباين معدلات نمو السكان والجهات المختلفة. ▪ **مستوى معيشة السكان** : يختلف مستوى معيشة السكان داخل الدولة الواحدة من إقليم لآخر من السكان وكل هذا له تأثير على الإنتاج الاقتصادي من حيث التوزيع والنوعية والكمية إلى جانب تحديده ألنماط الاستهلاك ، وبالتالي مدى الحاجة إلى الأسواق العالمية كمصدر الواردات أو لتصدير المنتجات.
العوامل الحضارية	تتمثل العوامل الحضارية التي تؤثر في الإنتاج الاقتصادي في النظم الاجتماعية والمستوى الحضاري ومدى التقدم التكنولوجي والسياسات الحكومية و الارتباطات الدولية ،ورأس المال والعادات والتقاليد ،السوق الذي يتأثر إلى حد كبير بمستوى المعيشة والقدرة الشرائية للسكان ،وتؤثر النظم الاجتماعية في أسلوب استغال الموارد الطبيعية وفي نوعية الإنتاج وكميته وبالتالي دوره في التجارة الخارجية.
العوامل الطبيعية	▪ **المناخ** : وذلك من خلال المناخ المباشر وغير المباشر في تحديد طبيعة الأنشطة الاقتصادية المختلفة وحجم إنتاجها على مستوى دول العالم ،وهي خصائص متباينة مما أسهم في زيادة نشاط حركة التجارة الخارجية لمنتجاتها ▪ **الموقع الجغرافي** : يعد الموقع الجغرافي من أهم العوامل الطبيعية التي تحدد إمكانية استغال الموارد الطبيعية المتاحة في أي إقليم وتصديرها إلى العالم الخارجي فعامل الموقع الجغرافي الجيد يساهم مع عوامل أخري في تزايد إسهام بعض دول العالم في التجارة الخارجية للعديد من السلع والمنتجات بالإضافة إلى سهولة الاتصال بالأسواق العالمية وانخفاض تكلفة ذلك.

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على: مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المعرفية،مصر، 1996م، ص80.

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة المعرفية،مصر، 1996م، ص80.

ثالثا: أهداف التجارة الخارجية

ويمكن إبراز أهداف التجارة الخارجية فيما يلي:[1]

- تعد التجارة الخارجية عاملا مهما للنفوذ الاقتصادي، فهي تزيد من قدرة الدولة على الاستهلاك وتزيد الناتج العالمي وتمدنا بالمواد النادرة.
- تعمل على تقريب مستويات الدخول المحلية والعالمية عن طريق تعادل أسعار عوامل الإنتاج وكذا تزيد من الدخل الحقيقي للدولة المشتركة في التجارة الخارجية، كما تعمل على الاستخدام الكفء للمواد الطبيعية الوطنية .
- تعمل التجارة الخارجية على مساعدة الدول النامية في تحقيق أهدافها التنموية عن طريق تشجيع القطاعات الإنتاجية تتميز بها الدولة بميزة نسبية، وكذا كفاءة استخدام مواردها سواء عمالة أو موارد طبيعية
- الحصول على المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة التي يحتاج إليها الوطن ومن ثم سد حاجاته بصفة عامة، بالإضافة إلى الاستفادة من تحويل الخبرات من بلد إلى آخر ومن ثم تحقيق تطور اقتصادي.

ومنه نستنتج أن التجارة الخارجية تهدف إلى تعزيز العلاقات الخارجية بين الدول وتحقيق السلام العالمي؛ حيثُ يُساهم نقل التكنولوجيا والمساعدات الأخرى من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وبناء العلاقات الاقتصادية الناشئة من الاتفاقيات التجارية في تقريب البلدان المختلفة من بعضها البعض، وخلق أجواء ودية بعيدًا عن الحروب والصراعات؛ إذ تُحاول البلاد الحفاظ على هذه العلاقات الودية فيما بينها فهي تدعم اقتصادها المحلي بشكل مباشر

[1] نوري موسي شقيري وآخرون، "**التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 ، ص 15.

المبحث الثالث: تقنيات تمويل التجارة الخارجية

المطلب الأول: التمويل قصير الأجل لعمليات التجارة الخارجية

يستعمل التمويل القصير الأجل بشكل رئيسي ألجل الاستثمار في الموجودات المتداولة، وذلك لتناسب طبيعة هذه الموجودات من حيث سرعة تحويلها إلى نقد وطبيعة القروض القصيرة الأجل التي يفترض أن يتم تسديدها خلال فترة قصيرة تتناسب في طولها في معظم الأحيان وطول الدورة التجارية للمؤسسة، إلا أن استمرار الدورات التجارية للمؤسسة وتداخلها يجعل من عملية التمويل هذه عملية مستمرة ومتتابعة تظل طالما بقيت المؤسسة مستمرة في عملها.

أولا: الائتمان التجاري

1. **الائتمان التجاري:** "هو عبارة عن التسهيلات بالدفع التي يمنحها المورد للتاجر المؤسسة عند قيام الأخير بشراء بضاعة العادة بيعها أو شراء مواد خام لتصنيعها وبيعها ويجب الإشارة هنا إلى أن البيع بالتقسيط ال يندرج ضمن الائتمان التجاري ألن الهدف من الشراء بالتقسيط هو لغاية الاستهلاك وليس بهدف إعادة البيع، كما أن بيع الأصول الثابتة بكمبيالات يندرج تحت الائتمان التجاري[1]
2. **أشكال الائتمان التجاري:** توجد 3 أشكال للائتمان التجاري هي:

- ✓ الحساب الجاري: أهم أشكال الائتمان التجاري والأكثر تفضيلا من المدينين، ألنه ال يضع وثيقة بيد الدائن تسهل عليه اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المقترض في حالة مواجهته ألية صعوبات
- ✓ الكمبيالة: تعتبر الشكل الأقل تفضيلا من المدينين في الائتمان التجاري
- ✓ شيكات مؤجلة: وسيلة غير مفضلة لدى المدينين لخطورتها ولعدم إلزامية الأجل الوارد فيها.[2]

3. **مزايا التمويل بالائتمان التجاري:** التمويل بالائتمان التجاري له عدة مزايا من بينها:

---

[1] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن،2004م، ص73.

[2] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 ،ص 421

- ان الائتمان التجاري وسيلة مألوفة في العمليات التجارية في معظم الصناعات؛
- ويمكن للمؤسسة التي لا تستطيع الحصول على ائتمان من المؤسسات المالية أن تحصل على ائتمان تجاري من المؤسسة البائعة التي لها معرفة سابقة عن الجدارة الائتمانية لهذه الشركة؛
- تحصل المؤسسة البائعة على معلومات عن الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة المشتري، وتستطيع أن تحكم على مدى قدرة هذه المؤسسة العميلة بالنجاح في العمليات التجارية، وكذا على معدل المخاطرة المتضمن في منحها الائتمان؛[1]

ثانيا: الائتمان المصرفي

يعرف الائتمان المصرفي على أنه:

1. **مفهوم الائتمان المصرفي:** هو تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال، أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، حيث يقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته مقابل فائدة يحصل عليها البنك.[2]
2. **أشكال الائتمان المصرفي:** يمكن حصره في شكلين كالتالي[3]:

أ- **ائتمان مصرفي بدون ضمان عيني:** تقوم البنوك التجارية وبعض شركات الأموال بإعطاء المؤسسات قروض قصيرة الأجل بدون ضمان عيني، ويحدث هذا غالبا عندما تكون المؤسسة معروفة من طرف البنك وتتعامل معه بشكل مستمر.

ب- **الائتمان المصرفي بضمان:** تقوم العديد من البنوك ومؤسسات المال بطلب تقديم ضمانات من قبل من أجل ضمان مبلغ القرض المطلوب، وغالبا ما يطلب البنك ضماناً المؤسسات المقترضة تكون قيمته السوقية أعلى من قيمة القرض، وذلك لضمان مبلغ القرض كحد أدنى في حالة عجز المؤسسة عن التسديد.

3. **مميزات الائتمان المصرفي:** للائتمان المصرفي عدة مزايا منها:[1]

---

[1] فرد ويستون، يوجين برجام، **التمويل الإداري**، تر: عدنان الدغستاني، عبد الفتاح السيد النعماني، الجزء الأول، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية،1993 ، ص 491

[2] منير إبراهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، الجزء الثاني، منشأة المعارف للتوزيع، مصر، 1998 ،ص8

[3] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **تمويل ومؤسسات مالية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الاردن،2014، ص220.

- الائتمان المصرفي أقل تكلفة من الائتمان التجاري في الحالات التي تفشل المؤسسة فيها في الاستفادة من الخصم؛
- يعتبر مصدرا مقبولا لتمويل الأصول الدائمة في المؤسسات التي تعاني من صعوبات في التمويل من مصادر طويلة الأجل؛
- الائتمان المصرفي أكثر مرونة من الائتمان التجاري، إذ يأتي في صورة نقدية وليس في صورة بضاعة؛[2]

ثالثا: الأوراق التجارية

تعتبر الأوراق التجارية أحد مصادر التمويل القصير الأجل ومتاحة للمؤسسة كبيرة الحجم بصفة خاصة، وتعتبر الأوراق التجارية أحد أنواع القروض بدون ضمان حيث يتم بيعها في الأسواق المالية وذلك للحصول على التمويل اللازم، وتعتبر الأوراق التجارية في الكثير من الأحيان بدجال عن القروض البنكية أو مكملة للعملية التمويلية، وهذا يتوقف على حجم وطبيعة المؤسسة

تقوم مؤسسات التمويل والمؤسسات التابعة ولمؤسسات الصناعية الكبرى بإصدار الأوراق التجارية وتقوم هذه المؤسسات ببيع الأوراق التجارية إما عن طريق السماسرة مقابل عمولة أو عن طريق تسويقها للمستثمرين مباشرة، ويعتبر 270 يوم هو الحد الأقصى الاستحقاق الأوراق التجارية، و يتم تصنيف الأوراق التجارية حسب جودتها، وذلك من أجل إعطاء مؤشر لدرجة الخطر التي تحملها الورقة التجارية من جهة، ومن جهة أخرى يتم التصنيف حسب الجودة من أجل التأثير على تكلفتها، بحيث كلما زادت جودة الورقة التجارية كلما انخفضت تكلفتها.[3]

---

[1] نفسه، ص221.

[2] منير إبراهيم هندي، **المرجع السابق**، ص8

[3] محمد صالح الحناوي، اسماعيل ابراهيم سلطان، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، مصر، 1999م، ص294

المطلب الثاني: التمويل متوسط وطويل الأجل لعمليات التجارة الخارجية

أولا: التمويل متوسط الاجل لعمليات التجارة الخارجية

هي ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة ولكن تقل عن عشرة سنوات وتنقسم إلى القروض المباشرة والاستئجار

1. **القروض المباشرة متوسطة الأجل:** تمثل القروض متوسطة الآجل نوعا من القروض التي تلتزم المؤسسة عند الحصول عليها بسداد كل من أصل القرض والفوائد المستحقة في تاريخ معين، وتخضع عملية الافتراض في هذه الحالة لشروط الاتفاق المبرم بين المؤسسة والمقرض فيما يتعلق بمعدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق وأسلوب السداد[1]
2. **الاستئجار:** تشير عملية الاستئجار إلى اتفاق بين منشأتين بحيث تقوم المنشأة المستأجرة باستخدام أحد الأصول المملوكة للمنشأة الأخرى وذلك لمدة سنة أو أكثر مقابل التزامها بدفع مبلغ معين"[2]

ثانيا: التمويل طويل الاجل لعمليات التجارة الخارجية

تلجأ المنشاة الاقتصادية إلى التمويل طويل الأجل نتيجة التوسعات والتحسينات التي تنوي المنشأة القيام بها، ويمتاز هذا النوع من التمويل بكونه يستحق الدفع بعد مدة تزيد عن العام الواحد، وبالتالي فمن المستحسن إنفاقه على الموجودات الثابتة ،ومن هنا تظهر لنا الأهمية الكبيرة للتمويل الطويل الأجل والذي كثيرا ما يحدد اتجاه وسرعة نمو المنشآت، كما أن مهمة الحصول على التمويل الطويل الأجل تعتبر من المهام الأساسية للمدير المالي وذلك لتلبية احتياجات المنشأة من الأموال اللازمة سواء لعمليات الحالية أو لأغراض التوسع.[3]

---

[1] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفي، الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)، دار الفتح لتجليد الفني، مصر، 2008م، ص234

[2] صالح حسن، **التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية(دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر)**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2011م، ص207

[3] محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، طبعة أولى ،دار حامد للنشر والتوزيع ،مصر، 2008، ص224.

1. **مصـــادر التمويـــل طويلـــة الأجـــل:** وتنقسـم إلـى قسـمين أساسـين تبعـا لمصـادر الحصول عليها كما يوضحه الشكل الموالى:

الشكل رقم(02) مصادر تمويل طويلة الاجل

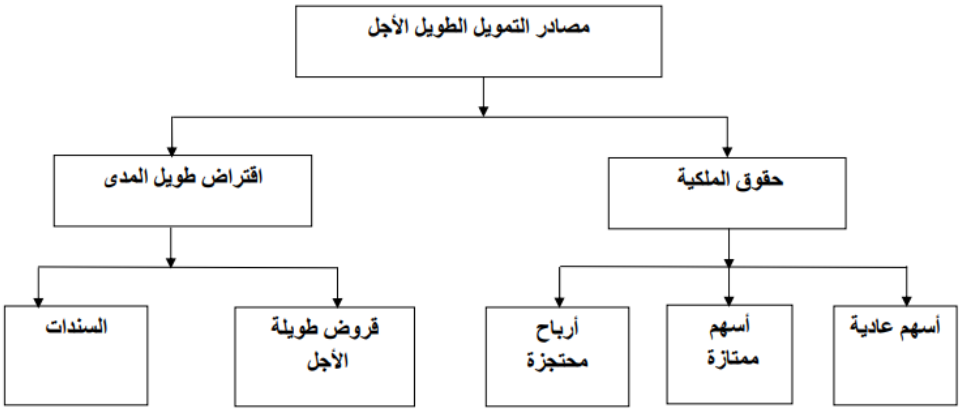

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على عبد الغفار حنفي ، **مرجع سابق** ،ص 475

ويعتبـر التمويـل الطويـل الأجـل الـذي يـوفر للمشـروعات مـن أجـل تمويـل الفـرص الاسـتثمارية المتاحـة، ويعتبـر هـذا النـوع مـن التمويـل التزامـا علـى المشـروع كشخصـية معنويـة مسـتقلة، حيـث أن هـذا الالتـزام يضـيف عـبء آخـر علـى المـدير المـالي للمشـروع يتمثـل بضـرورة معرفـة مـا يسـمى بالأسـواق الماليـة، ألنـه يلجـأ إليهـا فـي محاولتـه الحصـول علـى الأمـوال الطويلـة الأجـل ، وتنقسـم مصـادر التمويـل الطويـل الأجل إلى:

1. **الأســـهم العاديـــة:** هـي مقـدار الاشـتراك فـي رأس مـال المؤسسـة، ويعنـي المقـدار المملـوك مـن رأس مـال المؤسسـة، هـذا الأخيـر يقسـم إلـى أجـزاء متسـاوية يسـمى كـل جزء بالسهم[1]."
2. **الأســـهم الممتـــازة:** هـو مسـتند ملكيـة لـه قيمـة دفتريـة، واسـمية، وقيمـة سـوقية، إضـافة إلـى قيمـة تصـفوية، بالإضـافة إلـى أن لـديها حـق الأولويـة فـي الحصـول على حقوقها[1]"

[1] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص 238

3. **السندات:** السندات عبارة عن نوع من القروض الطويلة الأجل التي تنقسم إلى عدة أجزاء متساوية القيمة يسمى كل منها سند[2]

4. **القروض طويلة الأجل:** هي القروض التي تحصل عليها المؤسسة من مؤسسات التمويل المحلية والأجنبية لفترات طويلة الأجل لتمويل شراء الأصول الثابتة، وعادة ما يتم التفاوض المباشر مع مؤسسات التمويل الاتفاق بين المستثمرين وبينها على الشروط الخاصة بعقد القرض، وقد يتم الحصول على القرض من جهة واحدة أو من عدة جهات تشترك في منح نفس القرض[3]

[1] الحاج علي حليمة ،**اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر، 2009م، ص50

[2] صالح الحناوي، نهال فريدة مصطفى، رسمية قرياقص، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، مصر، 2001م، ص253

[3] عبدالغفارحنفي، **مرجع سبق ذكره**، ص504

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا اليه في هذا الفص اتضح لنا ان أن للتجارة الخارجية أهمية كبيرة تتمثل في كونها مصدرا أساسيا للنشاط الاقتصادي للدول بالإضافة إلى الأهمية الكبيرة التي تلعبها البنوك في تمويل التجارة الخارجية عن طريق مصادر التمويل التي تنقسم إلى مصادر تمويل قصيرة الأجل ، متوسطة وطويلة الأجل كما تم التطرق إلى عمليات التجارة الخارجية والتي تلعب دورا هاما في تأمين المعاملات التجارية الدولية.

الجانب التطبيقي

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لتمويل التجارة الخارجية للبنك الخارجي للولاية– الوادي–

تمهيد

المبحث الأول: عموميات حول البنك الخارجي بوكالة الوادي

المبحث الثاني: عمليات التمويل وتقنيات التجارة الخارجية المعتمدة في بنك الخارجي

خلاصة الفصل

تمهيد

وفي هذا الفصل سنتطرق الى دراسة على البنك الخارجي بوكالة الوادي، وبعد الدراسة النظرية لتجارة الخارجية وطرق تمويلها، سننتقل إلى دراسة الجزء التطبيقي الذي سنحاول فيها إسقاط الجانب النظري على البنك محل الدراسة: البنك الخارجي بوكالة الوادي، أي محاولة التعرف عبى إحدى طريقتي التمويل وهي التحصيل المستندي ، ونظرا لسرية العملية كما أفادتنا بذلك مصلحة التجارة الخارجية في الوكالة لم نتمكن من الحصول إلا على بعض أهم الوثائق من أجل معرفة سير عملية التحصيل المستندي بصفة مختصرة، ولتحقيق هذا الهدف قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: عموميات حول البنك الخارجي بوكالة الوادي

المبحث الثاني: عمليات التمويل وتقنيات التجارة الخارجية المعتمدة في بنك الخارجي

المبحث الأول: عموميات حول البنك الخارجي بوكالة الوادي

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى التعرف والتقديم بنك الخارجي بولاية الوادي

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن وكالة الوادي

إن السياسات الاستراتيجية الاقتصادية التي اتبعتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال، و التي مرت بعدة مراحل وبعدة أزمات وهذه السياسة الخاصة بالتوزيع المحلي لمختلف الهياكل الاقتصادية ذات التنمية الشاملة التي كانت مرتكزة على المؤسسات المتخصصة و القواعد الهيكلية عموما وعلى إثر التقسيم الإداري الجديد، استفادت ولاية الوادي من عدة وكالات بنكية ذات الأنشطة التجارية، ولقد أنشأت BEA بالوادي منذ 29 سبتمبر 1987 و تقع في حي 400 مسكن بعاصمة الولاية يشتغل بها 21 عامل تسير أكثر من 8000 حساب بنكي وتمويل العديد من المشاريع التي من شأنها النهوض بالتنمية المحلية في الولاية، تفضل والي ولاية الوادي بتدشين مقر البنك الخارجي الجزائري–وكالة الوادي– وذلك يوم 11 ذو القعدة 1423 والموافق ل 14 نوفمبر 2003م.

المطلب الثاني: مراحل تطور البنك الجزائري الخارجي وكالة الوادي (BEA).

- **المرحلة الأولى** من (1987) إلى (1990) نظام بنكي تقليدي.
- **المرحلة الثانية** من 1999 إلى 2008 نظام بنكي إعلامي عن طريق نظام دلتا، بحيث تتم معالجة الحاسبات والعمليات البنكية وفقا للنظام الإعلامي التلقائي دلتا Delta بحيث تتم معالجة وتبويب الحسابات عن طريق جداول إعلامية و قيود نظامية وفقا للنظام الحسابي PCN.
- **المرحلة الثالثة** من 2008 إلى يومنا هذا تعالج في هذه المرحلة الحسابات عن طريق النظام المركزي و اللامركزي.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي وكالة الوادي BEA

تشتمل وكالة الوادي على المديرية العامة إضافة إلى خمسة مصالح مقسمة كل مصلحة لعدة أقسام وفق الهيكل التالي:

الشكل رقم(03):يمثل الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة الواديBEA

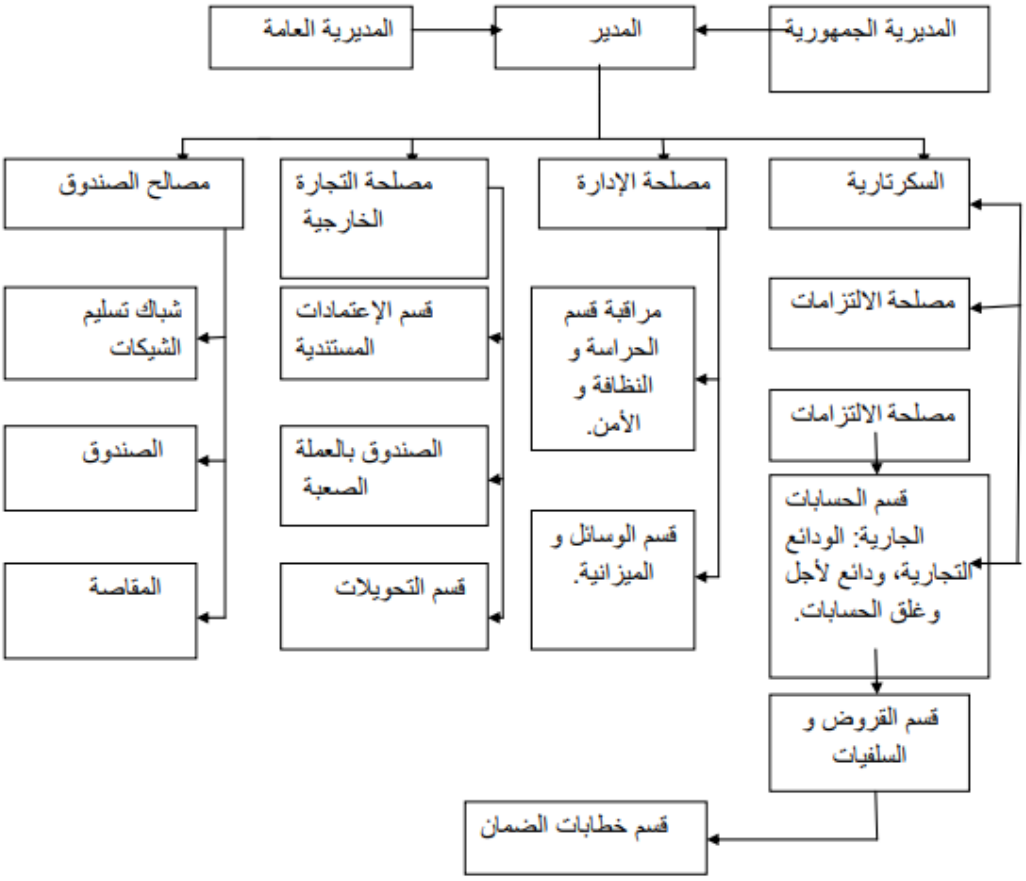

المصدر: وثائق مقدمة من قبل البنك الخارجي وكالة الوادي

المبحث الثاني: عمليات التمويل وتقنيات التجارة الخارجية المعتمدة في بنك الخارجي

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى اهم تقنيات تمويل التجارة الخارجية المعتمدة في البنك الخارجي لولاية الوادي

المطلب الأول: تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتماد المستندي في البنك الخارجي

بعد التحصيل المستندي الآلية الثانية التي تلي الاعتماد المستندي في تسوية المدفوعات وتمويل التجارة الخارجية ولمعرفة سير آلية هذه العملية سنتناول عملية استراد بضاعة خارجية حصلت في البنك الخارجي لسنة 2017 ، ولكي يقوم شخص ما سواء كان طبيعيا أو معنويا باستيراد أو تصدير سلعة ما عن طريق التحصيل المستندي يستلزم فيه شروط عامة، هي ذاتها الشروط المتوفرة في العميل الذي يريد الاستيراد أو التصدير عن طريق الاعتماد المستندي أي أن يكون زبونا لدى الوكالة له حساب تجاري سجل تجاري رخصة استيراد، و في حالة ما إذا كان المستورد مؤسسة تجارية مضاف إليه بأن يفوق رأس مال المؤسسة 20000000 دينار جزائري، و بما أن التحصيل مبني على أساس الثقة فهذا يعني تقليص دور البنك في الضمان و انعدامه في التعزيز حيث أنه على خلاف الاعتماد لا يبدأ فتح التحصيل من المستورد ، بل تبدأ من بنك المصدر هذا العميل المستورد اتصل بمورد بنك البركة بتركيا، واطلع على نوع البضاعة و اتفق معه على استيراد البضاعة من نوع مصاف للسيارات (Filtres) ، و اتفق على الكمية والسعر و المبلغ و نوع التحصيل و ما إلى ذلك من شروط مبرمة ، طلب المستورد تجسيدها في فاتورة شكلية استجابة لطلب المستورد أرسل المصدر المستندي بتاريخ 22/02/2017 الفاتورة الشكلية التجارية المتضمنة لـ:

- اسم المستورد وعنوانه.
- بنك المستورد وعنوانه: بنك الخارجي الجزائري BEA رقم – 094 – حي 400 سكن الوادي.
- البنك المصدر وعنوانه: بنك البركة التركي . حي النواقل – أنقرة – عمارة 1 تركيا.
- اسم المصدر : الشركة التركية بالإضافة إلى رقم الفاتورة: LR 7896622.

- السعر الإجمالي للسلعة : 412400 دولار أمريكي.
- نوعية السلعة: مصاف السيارات.
- طريق النقل: جوي.
- مطار الشحن: أتاتورك تركيا.
- مطار التفريغ الجزائر مطار هواري بومدين
- توقيع وختم المصدر.

وعند تلقي المستورد الفاتورة الشكلية وموافقته عليها طلب من المصدر أن يحضر المستندات ويرسلها وأن يشحن البضاعة، وإتماما للعملية قام المصدر بتحضير فاتورة نهائية ، وهي تماما تحمل جميع المعلومات المتواجدة في الفاتورة الشكلية وباقي المستندات التي طلبها وقام بشحن البضاعة ، و بهذا كان قد تحصل على وثيقة الشحن الجوي وأرسل إلى بنكه.
المستندات التي تشمل: [1]

- نسختين من الفاتورة النهائية.
- ثلاثة نسخ من سند الشحن.
- شهادة المنشأ وتبين منشأ وأصل السلعة وهو تركي.
- شهادة مراقبة جودة البضاعة شهادة المطابقة يتم تقديمها من طرف المصدر للمديرية العامة للعاصمة لفحصها.
- إقرار جمركي عن البضاعة المصدرة مستخرجة من مصلحة الجمارك التركية.

وعلى أساس هذه الوثائق وبناءا على طلب عميله قام بنك المصدر بفتح تحصيل وقام بإرسالها إلى بنك المستورد وكالة بنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي
وعند وصول المستندات إلى البنك المحصل وكالة الوادي يقوم بإشعار زبونه المستورد بوصول المستندات تحصيل للاستيراد تخصه من طرف الشركة التركية، ويشعره بشروط توطين التحصيل المستندي، وهنا التحصيل هو تحصيل مستندي للاطلاع لذا فإن البنك لا يستلم المستندات إلا إذا قدم أمر بالتحويل كوثيقة عامة إلزامية، لتوطين عملية الاستيراد قدم المستورد تلبية لمطالب بنكه المستندات:

[1] معلومات مصرح بها من طرف رئيس مصلحة التجارة الخارجية ببنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي

- تصريح ضريبي طلب توطين أمر بالتحويل ، وبناءا على الوثائق قام بنك وكالة الوادي بتوطين عملية التحصيل المستندي وفتحه وذلك بتاريخ 14/02/2017.

فيقوم المستورد بالحصول على وثيقة من الجمارك تثبت وصول السلعة ليقوم بعدها البنك بتسليم المستورد وثائقه لأجل جمركة السلعة وفي المقابل اقتطاع المبلغ من حساب المستورد ويزود به حساب المصدر، وبما أن البنوك التجارية في الجزائر تحتفظ بأرصدة العملة الصعبة في خزائنها فإن وكالة الوادي تطلب من بنك الجزائر المركزي تحويل المبلغ للعملة الصعبة مع العلم أن تحويل المبلغ من الدينار للدولار يتم وفقا لسعر الصرف الحالي وقد حسبت تكلفة هذا الأخير بـ:

- مبلغ الصفقة 412400 دولار .

وهو المبلغ المقتطع من حساب الزبون في وكالة بنك الجزائر الوادي، وقام بنك المركزي بتحويل هذا المبلغ بالدولار .

المطلب الثاني: كيفية سير التحصيل المستندي في البنك الخارجي بولاية لوادي

في هذا المطلب سيتم التعرف على كيفية سير التحصيل المستندي في البنك الجزائري الخارجي وكالة الوادي.

- اتصال بين المستورد والمصدر واتفاق على توريد بضاعة عن طريق تحصيل مستندي للاطلاع
- المستورد يطلب فاتورة شكلية تجسد شروطه من نوع ومبلغ و كمية.... الخ.
- المصدر يرسل الفاتورة الشكلية.
- موافقة المستورد على البيانات المتواجدة في الفاتورة الشكلية وطلبه من المصدر البدء بشحن
- البضاعة وإرسالها وإرسال المستندات BEA الوادي.[1]
- إرسال المصدر المستندات لبنكه طالبا منه فتح تحصيل لصالح المستورد وارسال المستندات لبنك المستورد.

[1] معلومات مصرح بها من طرف رئيس مصلحة التجارة الخارجية ببنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي

- إرسال المصدر المستندات لبنكه طالبا منه فتح تحصيل لصالح المستورد وإرسال لبنك المستورد.
- بنك البركة التركي بنك المصدر ينفد طلب عميله ويرسل المستندات لبنك المستورد BEA الوادي.
- BEA الوادي يشعر عميله بوصول مستندات تخصه لعملية تحصيل مستندي للاطلاع
- المستورد يوافق على فتح عملية التحصيل من طرف بنكه ويرغب في إتمامها.
- BEA الوادي يشعر الزبون بشروط فتح التحصيل وتوطينه والمستندات الواجب تسليمها
- المستورد يقدم المستندات الواجبة التقديم ومن بينها أمر التحويل ويستلم مستنداته لجمركة السلعة.
- بنك المستورد يقتطع المبلغ من حساب المستورد ويرسله للبنك المركزي لأجل تحويله إلى عملة صعبة – الدولار – على سعر الصرف الحالي ويرسله إلى بنك المصدر التركي
- بنك المصدر يزود حساب عميله بمبلغ الصفقة ويشعره بالتزام المستورد بالوفاء.

خلاصة الفصل

إن أهم وسائل تمويل التجارة الخارجية بين مختلف أقطار العالم تجري عبر قنوات آمنة هما الأداتان المصرفيتان، الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، إذ يعرف على أنهما الطريقتان الأنسب لسير عملية التبادل والتسوية الدولية، والمعترف بهما في غرفة التجارة الدولية مع العلم أنه توجد أدوات أخرى أبرزها التحويل الحر ونادرة الاستعمال لم يتم التطرق لها، وذلك لأن غرفة التجارة الدولية لا تفصل في النزاعات القائمة بين الأطراف، حيث يقوم هذا التحويل على أساس الثقة الكلية بين المصدر والمستورد ولا دور للبنك في الضمان

وتتم تمويل التجارة الخارجية إما بطلب من المستورد في حالة استعمال الاعتماد المستندي، أو بأمر من المصدر في حالة استخدام التحصيل المستندي بين الطرفين لأجل توريد البضاعة حيث تسري كلا الأداتين على قناة مصرفية تؤمن ذلك، وتكمن الاختلافات في سيرهما من خلال يكون البنك ضامنا في الاعتماد المستندي ويطلب في الاعتماد المستندي المثبت وغير القابل للإلغاء على تعزيز بنك ثالث، بينما التحصيل المستندي على ثقة بين الطرفين حيث لا يكون البنك مصدر ضمانا إلا في حالة التحصيل المستندي بالقبول ويشترط المصدر التأشيرة من طرف البنك على الكمبيالة – ضمان احتياطي.

خاتمة

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية لارتباطها وتفاعلها مع مختلف القطاعات الأخرى المكونة للهيكل الاقتصادي للدول، حيث صارت من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي، لذلك جلبت اهتمام العديد من المفكرين والباحثين فظهرت عدة مدارس سعت لوضع نظريات تقوم بتطوير وتوسيع التجارة الخارجية ونموها مما أدى إلى زيادة الحاجة لمصادر تمويلها فكان من الضروري إدخال مجموعة وسائل وتقنيات تتماشى والتطورات التي تشهدها المعاملات التجارية الخارجية من أجل تسهيل التسوية المالية للصفقات وجعلها أكثر أمانا وضمانا للمتعاملين بها في هذا المجال.

كما تعتبر التجارة الخارجية واحدة من أهم القطاعات التي ركزت عليها الجزائر، حيث عملت جاهدة على النهوض بما إتباع سياسة السوق المفتوحة وتحرير التجارة الخارجية والبحث عن أفضل الآليات التمويلها، مما أدى إلى تعاظم دور النظام المصرفي الجزائري لإدارة المعاملات مع الخارج، أي أصبحت تقنيات تمويل التجارة الخارجية تعتمد على نظام الدفع المباشر وهو ما يسهل التعامل والتفاهم بين المصدرين والمستوردين وكذا حل المشاكل بتجاوز الصعوبات والعقبات من خلال تحديد حقوق وواجبات كل طرف كل ذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع القدرة الشرائية وبالتالي زيادة الرفاهية الاجتماعية.

- التجارة الخارجية أحد الدعامات الأساسية في البنيان الاقتصادي الوطني والدولي فهي تعمل على دفع عجلة التنمية
- هناك العديد من آليات تمويل التجارة الخارجية فمنها ما هي قصيرة الأجل كالاعتماد المستندي، التحصيل المستندي، عملية تحويل الفاتورة وغيرها، ومنها ما هي متوسطة وطويلة الأجل كالتمويل الجزافي، قرض المشتري، قرض المورد.
- تلعب البنوك الدور الأساسي في تمويل التجارة الخارجية من خلال الآليات القانونية المختلفة التي تتيحها للمتعاملين الاقتصاديين، كما أنها تخلق جو من الثقة والضمان، فهي القلب النابض في تمويل التجارة الخارجية.

- رغم تعدد آليات تمويل التجارة الخارجية من قصيرة متوسطة وطويلة إلا أن تقنيات التمويل المتعامل بها في البنوك
- فرضت الجزائر الاعتماد المستندي كألية وحيدة وحتمية لكن سرعان ما أجرت بعض التعديلات وأضافت آليتي التحصيل المستندي والتحويل الحر إلى الاعتماد المستندي.

الاقتراحات

من بين الاقتراحات والتوصيات التي يمكن إدراجها هي:

- العمل على تطوير التجارة الخارجية الجزائرية من خلال وضع إستراتيجية وطنية تشجع كافة المؤسسات في مجال التصدير .
- ضرورة تفعيل الجهاز المصرفي للسيطرة الكاملة على تسيير عمليات تمويل التجارة الخارجية وتعزيز الرقابة عليها ومن ثم تفادي التلاعبات والتزوير .
- نشر الوعي الثقافي للمصدرين والمستوردين للتعرف على مختلف القوانين الدولية وآليات تمويل التجارة الخارجية. – استمرارية استخدام تقنية الاعتماد المستندي بالرغم من المخاطر التي تحيط بها، لأن تلك المخاطر لا تتجاوز حسناتها، الطريقة المثلى للوفاء بالثمن في عقود التجارة الخارجية، ولكن يجب إحاطتها ببعض الاحتياطات اللازمة لضمان فهي – الاعتماد على التكنولوجيا والمعلوماتية بشكل واسع في المعاملات التجارية الخارجية قيام هذه العملية بوظيفتها الائتمانية .
- تبني وسائل التجارة الخارجية الإلكترونية لأنها تساعد في تسهيل عملياتها.

قائمة المصادر والمراجع

أ. الكتب

1. إبـراهيم هنـدي، الفكـر الحـديث فـي مجـال مصـادر التمويـل، الجـزء الثـاني، منشـأة المعارف للتوزيع، مصر، 1998.
2. جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2006م
3. حسن سمير عشيش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، طبعة أولى، دار المجتمع العربي ، عمان، 2008م
4. سليمان ناصر ، تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية ، سلسلة بحوث منهجية مختارة ، ط1 ، جمعية التراث ، القرارة– غرداية ، 2002
5. السيد محمد أحمد السبرتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009م
6. صـالح الحنـاوي واخـرون، أساسـيات الإدارة الماليـة، الـدار الجامعيـة لنشـر والتوزيـع، مصر، 2001م
7. صـالح حسـن، التطـورات والمتغيـرات الاقتصـادية الدوليـة(دعـم وتنميـة المشـروعات الصغيرة لحل مشاكل البطالة والفقر)، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2011م
8. عادل أحمد أحشيش، مجدي محمد شهاب، " الاقتصاد الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية " دار الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1993م
9. عبـد الحلـيم كراجـة وآخـرون، الإدارة والتحليـل المـالي (أسـس، مفـاهيم، تطبيقـات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن،2004م
10. عبـد الحلـيم كراجـة وآخـرون، الإدارة والتحليـل المـالي، دار صـفاء للنشـر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000
11. عبـد الحميـد عبـد المطلـب، "البنـوك الشـاملة عملياتهـا وإدارتهـا"، الـدار الجامعيـة للطباعة والنشر، ط2 ،مصر، 2000م

12. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002م

13. عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2002م

14. فرد ويستون، يوجين برجام، التمويل الإداري، تر: عدنان الدغستاني، عبد الفتاح

15. السيد النعماني، الجزء الأول، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية،1993 مني

16. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المعرفية،مصر، 1996م

17. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، تمويل ومؤسسات مالية، دار الجنان للنشر والتوزيع، الاردن،2014

18. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، طبعة أولى ، دار حامد للنشر والتوزيع ،مصر، 2008

19. محمد شفيق، حسين الطيب، محمد إبراهيم عبيدات، أساسيات الإدارة المالية، دار المستقبل للنشر و التوزيع،1997

20. محمد صالح الحناوي، اسماعيل ابراهيم سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية لنشر والتوزيع، مصر، 1999م

21. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفي، الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)، دار الفتح لتجليد الفني، مصر، 2008م

22. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008

23. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998م

24. موسى مطر، باسم اللوزي، حسام داود وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2001

25. نـوري موسـي شـقيري وآخـرون، "التمويـل الـدولي ونظريـات التجـارة الخارجيـة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ، الأردن، 2012

26. هيثم محمد الزغبـي، الادارة و التحليل المـالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيـع، مصر

27. الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي والإدارة المالية، طبعة ثانية، دار وائل للنشر ولتوزيع، عمان، 2011م

28. يوسف السعداوي، دراسات في التجارة الخارجية، دار الهومة ، الجزائر، 2010

ب. المذكرات والرسائل الجامعية

29. الحاج علي حليمة، اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة متنوري قسنطينة، الجزائر، 2009م

30. حنكة خولة، بيع المرابحة للبيع والشراء ودوره في ربحية المصارف الاسلامية- مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص علوم اسلامية معاملات مالية معاصرة، جامعة حمه لخضر الوادي،2015/2014

31. زينب كلال ، المعالجة المحاسبية لتقلبات أسعار الصرف وفق معايير المحاسبة الدولية دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة الوادي، (مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة الوادي، دورة جوان 2012)

32. قاسم شاوش لمياء، الأسواق المالية الناشئة مع دراسة حالة بورصة الجزائر، مذكرة لنيـل شـهادة الماجسـتير فـي العلـوم الاقتصـادية تخصـص ماليـة ونقـود، جامعـة البليدة،2005

33. لحمر خديجة، دور النظام المالي في تمويل التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة 1، 2005 /2004

34. موساوي آسية، النظام المصرفي الجزائري و مشاكل تمويل التجارة الخارجية رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية ،جامعة الجزائر 2002/2001

35. نسرين عياشى عمر ، دور جودة الخدمات المصرفية في زيادة القدرة التنافسية للبنوك دراسة حالتي وكالتي البركة وبنك التنمية المحلية بالوادي ، (مذكرة ماستر مالية ونقود ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 2013-2014م)

36. نورة بوكونة، "تمويل التجارة الخارجية في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012م